

الكويت تضبط سوق مواد البناء لتحفيز قطاع الإنشاءات

وزارة التجارة تمنع التصدير وتفتح منافذ للاستيراد مؤقتا مع تعطل عمليات الشحن من عدة دول

رأى اقتصاديون وتجارة أن تشديد وزارة التجارة والصناعة الكويتية الرقابة على أسعار مواد البناء سيكون له دور مهم في تحفيز قطاع الإنشاءات والشركات المرتبطة بهذا النشاط بالدرجة الأولى، ومن ثم تطويق محاولات المضاربة في السوق وخاصة المضاربة في مادتي الإسمنت والحديد، لاسيما مع تقلص الواردات جراء قيود الإغلاق في بعض الدول المصدرة.

بسبب استغلالها الأوضاع الراهنة ورفعها الأسعار بصورة مصطنعة. وأكد الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة في وزارة التجارة محمد العنزي أن الوزارة تتولى دعم الأنشطة التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وضمان توفير السلع والمواد الإنشائية والخدمات في السوق المحلية ومطابقتها للمواصفات القياسية الخليجية والعالية بصورة مستمرة وحماية المستهلكين جراء أي ارتفاع مصطنع في الأسعار. ونسبت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) إلى العنزي قوله إن "السوقين المحلية والعالمية شهدتا حالة من الارتفاعات في أسعار تلك المواد بشكل عام ولم تتوان الوزارة منذ بداية الأزمة (ديسمبر 2020) في مراقبة الأسواق والمحلات التجارية ومخالفة من يعارض اللوائح والقوانين المعمول بها".

وتشير التقديرات إلى أن أسعار المواد الإنشائية في الكويت من ازهد الأسعار مقارنة بأسعارها في الدول المجاورة إذ وصل سعر طن الحديد إلى نحو 248 ديناراً (نحو 815 دولاراً) والإسمنت نحو 1.2 دينار للكيس الواحد، في حين تعتبر أسعار الخشب مقارنة لأسعار دول مجلس التعاون الخليجي.

وارجع العنزي ارتفاع أسعار مواد البناء التي شهدتها الأسواق العالمية إلى زيادة أعداد الإصابات في الهند جراء الجائحة حيث توقفت شحنات السلع في الموانئ أكثر من 90 يوماً. وكان بيت التمويل الكويتي (بيتك) قد ذكر الأسبوع الماضي في تقرير عن نشاط العقارات أن نسب الإشغال في العقارات التجارية تراجعت بواقع 90 في المئة، مما يعني أن القطاع يعاني من مشكلة حقيقية قد تتفاقم إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه حتى نهاية هذا العام. وفرض بنك الكويت المركزي منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2009 عدة قواعد على التمويل الموجه إلى القطاع العقاري للحد من المضاربات التي أدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار.

الكويت - تتجه الحكومة الكويتية إلى إعادة تحريك نشاط التطوير العقاري والإنشاءات الذي تضرر بفعل تداعيات الأزمة الصحية، وذلك عبر ضبط إيقاع سوق مواد البناء من خلال منع التصدير مع العمل على فتح منافذ أخرى لاستيراد الحديد من عدة دول، ووضع الآلية اللازمة لتسريع وتيرة الاستيراد. ويقول المسؤولون في وزارة التجارة إن هذه الإجراءات تأتي لحماية المستهلكين من الغلاء في ظل ما تشهده السوق المحلية من ارتفاعات ملحوظة بالتزامن مع ارتفاع أسعار المواد الإنشائية عالمياً. ولكن الجائحة أرخت بظلالها على السوق المحلية أيضاً وعلى عمليات التشييد نتيجة توقف المصانع عن العمل وكذلك توقف حركة الشحن في الموانئ العالمية وخاصة من الهند.



وأصدرت الوزارة حزمة من القرارات التي تقول إنها ساهمت في الحفاظ على استقرار أسعار معظم مواد البناء. ومن بين تلك الإجراءات فرض حظر على تصدير وإعادة تصدير الإسمنت والأخشاب وحديد التسليح، والسماح للمواطنين بأن يستوردوا مباشرة المواد الإنشائية للأغراض الشخصية. وضاعفت الوزارة جهود فرقها التفتيشية والحملات الرقابية في الأسواق، فضلاً عن اتخاذها الإجراءات القانونية بحق بعض المحال التجارية



محاولة لإحلال التوازن في السوق

الذي يبلغ نحو 6 ملايين طن سنوياً، مشيراً إلى أنه يوجد فائض في سلعة الإسمنت، واعتبر أن ذلك لا يستدعي القلق من ارتفاع سعرها فهي تحدد بحسب قوة الطلب والعرض في السوق. ويتم تصنيع الحديد محلياً عبر استيراد المادة الأولية المصنعة له إذ تقدر الطاقة الإنتاجية للمصانع المحلية بنسبة 1.5 مليون طن سنوياً مقارنة بمتوسط حاجة السوق الذي هو ما بين 1.2 إلى 1.5 مليون طن سنوياً. وتبدو الكويت أمام ضرورة فتح المزيد من الأسواق الخارجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، والذي على خفض الرسوم الجمركية لاستيراد المواد الأولية كالحديد والخشب والنحاس مؤقتاً للحد بشكل مستدام من ارتفاع الأسعار.

وعزا استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت نايف الشمري الارتفاعات الأخيرة في أسعار المواد الإنشائية في الأسواق العالمية إلى توقف صادرات الدول المنتجة لتلك المواد بسبب الجائحة التي سببت إغلاقاً اقتصادياً دام فترة طويلة. وقال الشمري من انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية على السوق الكويتية لأن الأسعار يتحكم فيها جانب العرض وليس الطلب. وقال إن "الطلب على تلك المواد محدود جداً حيث لم تتجاوز أوامر البناء الفعلية على مشاريع المناطق السكنية الجديدة مثل المطلاع وعبدالله مبارك الألف حالة تقريباً". وأضاف "لو نظرنا إلى سوق الإسمنت المحلية يتبين لنا أنها تنتج نحو 9 ملايين طن سنوياً مقارنة بمتوسط الطلب المحلي نحو 556 مستقيداً.

أجرتها لشهر مايو الماضي بشأن دعم المواد الإنشائية أظهرت استفاضة نحو 750 شخصاً من أصحاب القروض الممنوحة من بنك الائتمان الكويتي، كما تم صرف نحو 45 مليون دولار دعماً للمواد المتوينة والإنشائية. ونفذ الإحصائيات بأن إجمالي المبالغ التي تم صرفها لدعم المواد الإنشائية في الشهر الماضي بلغ نحو 19.8 مليون دولار، في حين بلغ عدد المستفيدين من كميات الإسمنت نحو 572 مستقيداً، وبلغ عدد المستفيدين من كميات الحديد نحو 555 مستقيداً، كما وصل عدد المستفيدين من كميات الطابوق الأبيض العازل إلى حوالي 558 مستقيداً، أما عدد المستفيدين من كميات الخرسانة الجاهزة فقد بلغ نحو 556 مستقيداً.

ولكن في السنوات الخمس الأخيرة اتسعت موجة نزوح المستثمرين الكويتيين إلى الخارج بحثاً عن الفرص الاستثمارية، بسبب حالة الركود التي يعاني منها القطاع العقاري الذي كان على مدى عقود المتنفس الرئيسي للمستثمرين. وحتى تتفادى تلك المشكلة توفر وزارة التجارة المواد الإنشائية المدعومة بتسديد القروض العقارية والتي تتضمن مواد حديد التسليح والإسمنت والخرسانة الجاهزة والطابوق الأبيض العازل والأسود والتكليف، مع اختيار مادة واحدة من بين هذه المواد حسب حاجة المستفيد بمبلغ دعم قدره 1800 دينار (نحو 5940 دولاراً). وتؤكد مديرة إدارة التمويل في وزارة التجارة دلال الشمري أن إحصائية

أوبك+ تعزز زيادة الإنتاج النفطي مدفوعة بتعافي الأسعار

وقال سكوت شيلتون المتخصص في شؤون الطاقة لدى يوناييتد آي.سي.آي.بي "اعتقد أن السوق الحاضرة للخام في وضع قوي". وأوضح أن "فروق برنت لأقرب استحقاق عند مرتفعات جديدة أيضاً وهذا يعني أن السوق تلحق بالعقود الآجلة ويجعل النفط يبدو وكأنه ليس تحوطاً من التضخم وأنه يستحق ذلك بالفعل".



وقالت مصادر بالقطاع إن شركات التكرير الآسيوية تدفع أعلى علاوات للنقط الخام في الشرق الأوسط وروسيا في قرابة عام بسبب قوة الطلب وزيادة تكلفة الواردات من الغرب. فاستيراد الخام من أوروبا وغرب أفريقيا والولايات المتحدة غير ذي جدوى اقتصادياً في الوقت الحالي، إذ ارتفعت علاوة برنت فوق خام دبي القياسي، وظلت أكثر من ثلاثة دولارات للبرميل في يونيو. وقال محللون في جي.بي.سي إنبرجي في تقرير الجمعة الماضي إن فارق برنت - دبي عند هذا المستوى "يفصل عملياً تدفقات الخام العالمية إلى عوالم تداول أصغر تعتمد على المناطق". ويرى هؤلاء أن الارتفاع المستمر في الفروق لا يزال بعيداً عن بلوغ كامل إمكاناته، إذ يتمتع الشراء الصيني بقدرة كبيرة غير مستغلة.

وأضاف المصدر أن إنتاج الولايات المتحدة "غير المستقر" يدعم أيضاً مسالة تخفيف القيود. وتراجعت أسعار النفط الثلاثاء بعد أن صعد برنت متجاوزاً 75 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ أبريل 2019 وفي الوقت الذي بدأت فيه أوبك+ نقاشات بشأن زيادة إنتاج النفط لكن أفاق الطلب القوي تدعم الأسعار. ويقول متعاملون ومحللون إن قيم النفط الخام في الكثير من مناطق العالم أخذت في الارتفاع بفضل زيادة الطلب وشح في المعروض، مما يشير إلى أن الأسواق الحاضرة تلاحق ارتفاعاً في العقود الآجلة وتوفر المزيد من الدعم الأساسي للأسعار.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت أكثر من 40 في المئة منذ بداية 2021، مدعومة بقيود على الإنتاج تقودها منظمة أوبك وحلفائها، وبفضل آمال في تعافي الطلب. لكن متعاملين قالوا إن الأسواق الحاضرة كانت متأخرة حتى وقت قريب. كما ساعدت قلة أو محدودة فرص المراجعة لإرسال الخام من حوض المحيط الأطلسي إلى آسيا ومن الولايات المتحدة إلى أوروبا في رفع قيم النفط الخام، مما يعني أن كل منطقة عملياً تتعامل مع إمدادها الخاص. ويعكس ارتفاع الخام بالسوق الحاضرة في تقوية الفروق الزمنية للعقود الآجلة لبرنت. واتسع فارق برنت لستة أشهر إلى أكثر من أربعة دولارات للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ مارس الماضي الإيراني، إذ أن السوق تشهد عجزاً.

فيينا - كشف مصدران مطلعان على محادثات مجموعة أوبك+ التي تسبق اجتماع وزراء النفط في مطلع الشهر المقبل أن التحالف الذي تقوده السعودية وروسيا يدرس زيادة تدريجية أخرى في إنتاج النفط اعتباراً من أغسطس، إذا ارتفعت أسعار النفط بفضل تعافي الطلب، لكن لم تتخذ قراراً بعد بشأن الحجم الدقيق. وأعادت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها في ما يعرف بـ"أوبك+" ضخ 2.1 مليون برميل يومياً في السوق اعتباراً من مايو الماضي وحتى يوليو المقبل ضمن خطة لإنهاء متدرج لتخفيضات إنتاج نطف قياسية بدأتها العام الماضي.

وقال أحد المصدرين لوكالة رويترز الثلاثاء إنه "من المحتمل جداً أن تكون ثمة زيادة متدرجة بداية من أغسطس"، مضيفاً أنه لم يتخذ قرار نهائي ولم يتم الاتفاق بعد على أحجام محددة. وتعني المحادثات أن أوبك وروسيا ستجدان على الأرجح أرضية مشتركة بشأن سياسة إنتاج النفط. وتصر موسكو على زيادة الإنتاج أكثر لتعويض حدوث قفزة في الأسعار، بينما لم تصدر عن منتجين كبار بأوبك مثل السعودية إشارات بشأن الخطوة القادمة حتى الآن. وقال مصدر بقطاع النفط الروسي لرويتزر إن المنتجين الروس يرون أن شهر أغسطس هو الوقت المناسب لمواصلة تخفيف تخفيضات إنتاج النفط على الرغم من العودة المتوقعة لصادرات الخام الإيراني، إذ أن السوق تشهد عجزاً.

لبنان يزيد متاعب الناس ويرفع سعر الخبز للمرة الخامسة في 2021

وكانت أول مرة رفع لبنان خلالها سعر الخبز هذا العام في شهر فبراير الماضي، كما نفذ عمليتي رفع في مارس، وزيادة رابعة في أبريل الماضي. ويدعم مصرف لبنان استيراد عديد المواد الأساسية من خلال تأمين الدولار إلى مستورديها وفق سعر الصرف الرسمي، الذي يبلغ 1.510 ليرة لبنانية، في وقت تخطى فيه سعر صرف الدولار في السوق الموازية 15.500 ليرة لبنانية.

وكان المركزي قد قلص الدعم، وخاصة دعم استيراد القمح، الذي يبلغ سنوياً 135 مليون دولار مع انخفاض احتياطات العملات الأجنبية من نحو 30 مليار دولار في بداية الأزمة في أكتوبر 2019، إلى ما يقرب من 15 مليار دولار حالياً. ويعاني لبنان أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخه الحديث، وهي الأزمة التي يرجح البنك الدولي أن تصنف كواحدة من أسوأ 3 أزمات شهدتها العالم في السنوات الـ150 الماضية.

ويقول محللون إن قصة انهيار لبنان المالي منذ العام 2019 هي قصة تعثر رؤية لإعادة بناء دولة كانت تعرف في وقت من الأوقات بأنها سويسرا الشرق بفعل الفساد وسوء الإدارة، إذ أقيمت الخبثة الطائفية على الاقتراض دون ضوابط ووفق تقديرات الأمم المتحدة، فإن نسبة الفقر في لبنان ارتفعت عام 2020 إلى 55 في المئة، بعدما كانت 28 في المئة عام 2019، فيما ارتفعت نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع من 8 إلى 23 في المئة.

صناعة الخبز، مما يرفع تكلفة إنتاج الخبز". وتحدد وزارة الاقتصاد أسبوعياً سعر الخبز، بناء على كلفة التصنيع والتوزيع، واستناداً إلى سعر القمح عالمياً، وارتفاع سعر صرف الدولار وأسعار الوقود.



وحسب جدول أسعار الأسبوع الأخير الصادر عن الوزارة يبلغ سعر "ربطة الخبز" بوزن 910 غرامات 3250 ليرة (2.25 دولار وفق سعر الصرف الرسمي).



الإيمان في أثقال كاهل المواطنين